مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

دور العوائد النفطية ومساهمتها في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وفق لتجربة الامارات العربية المتحدة

The role of rentier revenues in supporting the industrial sectors in the UAE

نهلة جوامير مايخان [١] ، المشرف أ. م. د. أسماء جاسم محمد [٢]

[١] وزارة التربية / مديرية تربية بغداد الرصافة الثالثة

[٢] قسم الاقتصاد / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

الملخص :

يهدف البحث الى بيان دور العوائد الريعية في تنمية القطاع الانتاجي المتكون من قطاعات متنوعة (الزراعي ، الصناعي ، التجاري ، المصرفي ، اخرى) المتحقق من موارد مالية (ايرادات) القطاع النفطي وذلك بتشغيل واستثمار مستدام يحقق الاهداف الاقتصادية الحالية والمستقبلية وبمخرجات وموارد مالية وغير مالية تلبي رضا المجتمع من خلال الخطط الاستراتيجية الموضوعة من قبلها تتضمن مشاريع تنموية ضمن هيكل اقتصادي متنوع ، فتم اتباع المنهج الاستنباطي بالجانب النظري والمنهج التحليلي الوصفي بالجانب العملي ، وتم اختيار دولة الامارات كنموذج للتنمية الاقتصادية المستدامة للفترة البحث من ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ من حيث تحولها التدريجي من اقتصاد ريعي ذات تمويل مالي قائم على الايرادات النفطية قدرت ب ٧٣ مليار درهم اماراتي – ١١٤.٦ مليار درهم اماراتي ذات طابع احادي الريع متمثلة بهيكل اقتصادي متكون فقط من مساهمات القطاع النفطي ، لكن سرعان ما التجأت الحكومة الاماراتية اعداد دراسات جدوى تتناسق مع الوضع الاقتصادي الداخلي والوضع الاقتصاد العالمي من هبوط باسعار النفط والتلوث المصاحب للعمليات الصناعية وانخفاض اسعار النفط وانتشار وباء كورونا معدة بذلك ستراتيجية اقتصاد للبلد يتفق مع متطلبات الداخل والخارج بشكل تحولت به الى دولة ريعية من بعد الازمة العالمية لعام ٢٠٠٩ واسعار النفط المتذبذبة بعد عام ٢٠١٤ وجائحة كورونا كل تلك الصدمات الاقتصادية انعشت القطاع الاقتصادي الاماراتي التي تتمتع الان بأكبر اقتصاد متنوع في منطقة مجلس التعاون الخليجي ، ويستأثر القطاع غير النفطي حاليا بحوالي ٧٠ % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى ٨٥ % بحلول عام ٢٠٢٥ .

الكلمات المفتاحية: العوائد الريعية، القطاع الانتاجي، الامارات، القطاع النفطي.

Abstract:

The research aims to demonstrate the role of rentier returns in the development of the productive sector consisting of various sectors (agricultural, industrial, commercial, banking, and others) achieved from financial resources (revenues) of the oil sector through operating

and sustainable investment that achieves current and future economic goals and financial and non-financial outputs and resources that reach Society to the point of satisfaction with the ruling class with the strategic plans set by it that include development projects within a diversified economic structure, so the deductive approach was followed on the theoretical side and the descriptive analytical approach on the practical side, and the researcher decided to choose the UAE as a model for economic and sustainable development for the period from 2004-2020 AD in terms of its transformation Gradually from a rentier economy with financial financing based on oil revenues estimated at 73 billion dirhams - 114.6 billion dirhams of a unilateral nature represented by an economic structure consisting only of contributions from the oil sector, but the UAE government soon resorted to preparing feasibility studies consistent with the economic situation The internal and global economic situation from the fall in oil prices and the pollution associated with industrial processes and a broad decline After the global crisis of 2009 AD and the fluctuating oil prices after 2014 AD and the Corona pandemic, all of these economic shocks revived the UAE economic sector, which now enjoys the largest economy It is diversified in the Gulf Cooperation Council region, and the non-oil sector currently accounts for about 70% of the national GDP, and the figure is expected to rise to 85% by 2025.

Keywords: rentier returns, the productive sector, the UAE, the oil sector.

المقدمة :

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة جملة من التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية، ومن ثم زيادة معدلات الدخل العام لتساهم في رفع المستوى الاستهلاكي والمعيشي للافرد من المواطنين والوافدين المقيمين في انحاء الدولة كافة، وقد حققت القطاعات الاقتصادية جميعاً؛ الإنتاجية منها والخدمية، معدلات نمو عالية نسبياً لتسهم بشكل مباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية، كما شهدت مدن الإمارات بكافة مدنها معدلات نمو عالية أيضا، بالرغم من تفاوت مظاهر التطور والنمو الاقتصادي من إمارة لأخرى ، نتيجة لاختلاف الموارد والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كل واحدة منها.

ان المجتمعات بشكل عام والاقتصادية منها على وجه الخصوص متأثرة ومؤثرة ببعضها لا تعيش بمعزل عن الاخرى، فبالامكان الاستفادة من تجارب دول ناجعة ومتمكنة اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً محققة تنمية اقتصادية مستدامة كدولة الامارات وما تملكه من امارات سبعة تجارية واقتصادية وصناعية وخدمية ومصرفية وزراعية واخرى ذات تنوع هيكلي اقتصادي استمدت مواردها المالية من ايرادات النفط المتمثلة بما يقارب ٧٠ % من هيكلها الاقتصادي بعام ٢٠٠٤ ولكن الصدمات الاقتصادية العالمية انعشت عمليات البحث والتطوير وتمويلها واستحداث دراسات بوضع خطط استراتيجية لزيادة الناتج المحلي، وهذا ما توصلت اليه الامارات لما تمتلكه من مساهمة بالقطاعات الانتاجية غير النفطية التي تبلغ الان ما يقارب ٧٠ % من الناتج المحلي الاجمالي اما النفطية فتقدر بـــ

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

(٣٠ %) وستصل الى ٨٥ % بحلول عام ٢٠٢٥ مع الخطة الخمسية لمملكة الامارات المتحدة، ومن هنا تم تقسيم الدراسة على النحو الاتي :

المحور الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة

المحور الثاني : اطار مفاهيمي عن العوائد الريعية المتحققة من الاقتصاد الريعي لدولة الامارات .

المحور الثالث : دور العوائد الريعية بتحقيق تنمية القطاعات الانتاجية وتحولها الى دولة ريعية ذات مساهمة تصل الى ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي المتحقق من القطاعات غير النفطية

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات والمصادر .

المحور الاول – منهجية البحث ودراسات سابقة :

اولا – منهجية البحث :

١- **مشكلة البحث** : قلة مساهمة القطاعات الانتاجية بالناتج المحلي الاجمالي في العراق تشكل ٣ % بينما العوائد النفطية تشكل ٩٧% مقارنة بدول اخرى كدولة الامارات المتحدة والنرويج من حيث ان مساهمات القطاعات غير النفطية تكون ٧٠ % والعائدات النفطية تشكل ٣٠ % وعليه تم تفصيل مشكلة البحث الرئيسية الى :

أ – هل تم استغلال العائدات النفطية المتزايدة سنة بعد سنة الى قطاعات انتاجية تحقق بمرور الزمن عائدات ريعية تخدم اقتصاد بلد بشكل عام والمجتمع على وجه الخصوص ؟

ب– هل تم تمويل مراكز البحوث والتطوير بإجراء دراسات تبحث عن سلبيات الواقع ووضع خطط معالجات حالية ومستقبلية ؟

ت – هل تم تحليل واقع الاقتصاد الريعي لبلدان ذات عوائد ريعية من القطاعات النفطية كالإمارات ، استثمرت تلك العوائد لخدمة القطاعات الانتاجية بمرور الزمن وتحقيق عوائد مالية وغير مالية منها للاستأثار بها واعتبارها تجارب عالمية مميزة عن تنمية الاقتصادية المستدامة للبلد ؟

٢- **اهمية البحث** : يكمن اهمية البحث من تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى البلد يحقق رفاهية للمواطن وضمان العيش بمستوى اجتماعي مقبول وتوزيع ناتج الدخل القومي بين الافراد بعدالة نسبية ، هي من متطلبات الدولة الرشيدة فكيف تحقق ذلك ؟ باتباع سياسات وستراتيجيات اقتصادية على الامد القصير والامد الطويل تضمن تحقيق عوائد ريعية من تحويل اقتصاد ريعي الى دولة ريعية وذلك بتنمية القطاعات الانتاجية وبالتالي تحقيق تنمية مستدامة لجميع القطاعات باستغلال الايرادات النفطية لدعم القطاعات الانتاجية .

٣- **اهداف البحث** : يهدف البحث الى بيان :

a. دور العوائد الريعية في تنمية القطاع الانتاجي المتكون من قطاعات متنوعة (الزراعي ، الصناعي ، التجاري ، المصرفي ، اخرى) والمتحقق من موارد مالية (ايرادات) القطاع النفطي .

b. تشغيل واستثمار مستدام يحقق الاهداف الاقتصادية الحالية والمستقبلية بتوظيف موارد مالية وغير مالية توصل المجتمع الى نقطة الرضا عن الطبقة الحاكمة وضع الخطط الاستراتيجية من قبلها بحيث تتضمن مشاريع تنموية ضمن هيكل اقتصادي متنوع .

c. اختيار دولة الامارات المتحدة تجربة ناجحة ومميزة بالتنمية المستدامة للتأقلم الاقتصادي وتلبية حاجة السوق من الاستثمار الخارجي والداخلي من حيث انها تمتلك عاملين رئيسين هما راس المال والطاقة والتي تعتبر من المرتكزات التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الصناعية ، فقد ساعدها ذلك في ان تقوم باتباع استراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات لسد حاجة السوق ومن ثم اتبعت استراتيجية التصنيع بهدف الصادرات لكن مع حلول الثورة التكنولوجية عمدت الامارات على تعديل سياساتها الصناعية أخذة بنظر الحسبان التطورات الاقتصادية الاخرى التي رافقت هذا التطور كالتوجه نحو التنمية المستدامة والتقنية الخضراء والحد من التلوث ورفع مستوى الانتاجية ، فكانت اهم صادراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتمثل في هيئة سلع وخدمات فالصادرات السلعية تتمثل في اجهزة الكمبيوتر ،الهواتف النقالة، الرقائق الالكترونية ، اما الخدمية فتتمثل في الخدمات التجارية والخدمات المصرفية ، وفي ضوء التغيرات والتطورات سابقة الذكر اتضح مدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الاماراتي وتحقيق معلات نمو اقتصادية وتنويع مصادر دخله .

٤- **فرضية البحث** : تنبثق من البحث فرضية مفادها : " ان تحليل واقع دول وتجارب ناجحة ذات تنمية اقتصادية وصناعية مستدامة تمتلك عوائد ريعية من قطاعات انتاجية متنوعة كدولة الامارات المتحدة تمكن الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي من الاستفادة من ستراتيجياتها وخططها التنموية ذات المتغيرات التقنية والتكنولوجية والصناعية وامتلاك صادرات متنوعة "

٥- **منهج البحث** : اعتمد البحث لاستكمال متطلبات بالجانب النظري والعملي وبغية تحقيق اهداف البحث واثبات او دحض فرضيته ، بالجمع بين أسلوبي التحليل الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل البيانات وتتبع تطوراتها عبر الزمن واستقراء الواقع الاقتصادي ، ومن ثم استنباط الأثار والنتائج للوصول إلى نتائج محددة من خلال الأدوات الاقتصادية المتاحة.

٦- **الحدود المكانية والزمانية :**

الحدود المكانية للبحث : تتمثل الحدود المكانية للبحث في دولة الامارات المتحدة العربية .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

الحدود الزمانية للبحث : الحدود الزمانية : ٢٠٠٤-٢٠٢٠

ثانيا – الدراسات السابقة :

ت		دراسات وبحوث سابقة
		دراسات وبحوث محلية
١	الباحث	رحيم ، سلام مهدي ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد .
	العنوان	دور السياسات التجارية العراقية في تحفيز القطاعات الانتاجية على النمو للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩) بحث تحليلية على ضوء التجربة الماليزية ٢٠٢١ .
	الهدف	يهدف البحث الى بيان دور السياسات التجارية في نمو وتطوير القطاعات الاقتصادية الانتاجية ومساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وانعكاس ذلك على مستوى تشغيل الايدي العاملة ورفاهية الفرد وزيادة مستوى المعاشي .
	الاستنتاجات	عدم فعالية السياسات التجارية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في تحفيز القطاعات الانتاجية (الزراعي والصناعي) على النمو الاقتصادي وزيادة نمو الناتج المحلي كانت من مساهمة القطاع النفطي فقط مما جعل اقتصاد العراق تابعا للعالم الخارجي ومستوردا للازمات الخارجية .
	التوصيات	رسم خطة اقتصادية لتحفيز القطاعات الانتاجية وتقليل الاعتماد على النفط واصلاح النظام الضريبي ، والدعوة الى الشراكة مع القطاع الخاص وتهيئة الظروف الملائمة وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لتنمية الاقتصاد العراقي .
		الدراسات والبحوث العربية
٢	الباحث	صافية، ملاح، الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر ، ٢٠١٥ .
	العنوان	بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الانتاجي
	الهدف	تهدف البحث الى تشخيص نقاط القوة والضعف من اجل إنجاح عملية التحول إلى اقتصاد السوق، و إقامة قطاع إنتاجي يكون البديل عن قطاع المحروقات، سعيا منه للتخلص من التبعية النفطية .
	الاستنتاجات	بسبب سوء الادارة ، و المشاكل الهيكلية للاقتصاد الجزائري ، و مظاهر الفساد المالي و الإداري حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة بفعالية و نجاح ، فرغم ارتفاع معدلات النمو و التشغيل التي يحققها الاقتصاد الجزائري، لا يزال اقتصاد ريعي قائم على المحروقات حيث بلغت نسبة الصادرات حوالي ٩٧% .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

	التوصيات	تفعيل نظام الدولة وادارتها نحو ستراتيجيات قائمة على التنوع الانتاجي للقطاعات المختلفة لتكوين دحل متنوع وناتج محلي معتمد على قطاعات غير نفطية بتشجيع المشاريع الصناعية والاستثمار الخارجي والداخلي وتمويل المصارف والزراعة .
		دراسات وبحوث اجنبية
٣	الباحث	مارك لينش ، معهد الدراسات في الشرق الاوسط في جامعة جورج واشنطن وتدعمه مؤسسة كارنيجي في نيويورك ومؤسسة هنري لوس ، ٢٠١٩ .
	العنوان	**Rentier States in the Gulf The Politics of**
	الهدف	يهدف الكاتب الى بيان اهمية السياسات المتبعة في الخليج سواء كانت تنموية (انتاجية) متنوعة كالامارات ام استهلاكية كالعراق واهمية تلك السياسات ومدى تاثيرها على الدول النامية .
	الاستنتاجات	تحتاج الدول العربية إلى التفكير فيما وراء الحلول المؤقتة ومعالجة الأسباب الجذرية لتحديات التنمية المستوطنة ، والتي ليست معزولة عن بعضها البعض ، فهما إنهاء الصراع واضفاء الطابع الرسمي على سوق العمل بسبب تركز الأنشطة الاقتصادية في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، كما ورد في تقرير الرؤية العربية ٢٠٣٠ (الإسكوا ، ٢٠١٦) ، يمكن للتكامل الإقليمي أن يدعم الانتقال من دولة ريعية إلى دولة إنمائية ، بشرط وجود إرادة سياسية على المستويين الوطني والإقليمي .
	التوصيات	محاولة التقارب والتوافق الاقليمي بالتفكير والعمل والتعاون للوصول الى دولة ريعية انمائية بوجود ارادة دولية للطبقات الحاكمة السياسية لتحقيق تنمية مستدامة شاملة

المحور الثاني : اطار مفاهيمي للعوائد الريعية المتحققة من الاقتصاد الريعي والدولة الريعية والقطاع الانتاجي :

اولا – مدخل نظري للعوائد الريعية :

١– ماهية الريع : يقصد بالريع لغةً "الانماء والزيادة والخصوبة "اي انه يدل على النمو والكثر (**بن** فارس، ٢٠٠٧ :٤٢٨) ، اما الريع اصطلاحاً، فيقصد به " ذلك الجزء المتأتي من استخدام الارض من قبل غير مالكها، اي انه يمثل تنازل المالك للأرض عن ارضه بشكل

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

موقت لقاء الحصول على مردود مالي او عيني محدد يتم الاتفاق عليه بين الطرفين (قيصران ، ٢٠١٧: ٣٧٠) ، انطلاقاً من ان الريع هو ثمن استخدام الارض ، اذ أكد سميث انه طالما تصبح الارض ملكاً خاصاً فأنه يمكن لمالكها ان يطلب نصيبه من اي انتاج تنتجه تلك الارض او يجمعه منها، لذلك فان الريع يمثل الاقتطاع الاول نتيجة العمل المبذول لاستثمار الارض، وبهذا فان الريع لا يدخل في تحديد سعر المنتوج كالاجر او الربح وانما يظهر نتيجة للسعر وليس سبباً فيه وبذلك فإنه مفهوم الريع تاريخيا ارتبط بالملكية العقارية (مشورب ، ٢٠٠٢، ٧١) ، بين المفكر المصري سمير آمين عند دراسته للريع التفاضلي والذي يقصد به نوعا من انواع التوزيع ، حيث أن المالك للأرض لا يمارس أي دور في عملية الإنتاج، كذلك وضح كيفية تحويل القيمة إلى قيمة معولمة على جميع الأصعدة عبر الصراع الاجتماعي و أشكالية الصراع السياسي القومي والدولي، وبذلك فهو أعطى مفهوماً جديداً للريع يرتبط بالمزايا الاحتكارية التي تستحوذ عليها البلدان الغربية الإمبريالية والتي تتسم بامتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة لذا سمي هذا الريع بريع الإمبريالية **(امين، ٢٠١٢: ٧٤)**

يتضح مما سبق أنه مفهوم الريع عبر الزمن قد شهد تطورات عديدة، فقد ارتبط في بادئ الأمر بالملكية العقارية عرفه في ضوئها على انه الدخل الذي يحصل عليه مالك الأرض نتيجة وضع ارضه تحت تصرف الآخرين مقابل إيرادات نقدية أو عينيه يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، ومن ثم توسع هذا المفهوم ليضم في طياته جميع عناصر الإنتاج، إلا أنه بقى محافظاً على جوهره بانه الدخل الناتج بدون أي جهد او عمل.

٢- تعريف العوائد الريعية : بالرغم من عدم وجود تعريف مقبول بشكل عام للعائدات الريعية ، الا انه يستخدم بعض المؤلفين تعريف اللاشارة على انه " الدخل الذي يتراكم من النشاط في القطاع المالي او هي ملكية الاصول المالية او امتلاك الاصول العقارية مثل العقارات والمعدات الراسمالية المستخدمة بالقطاع الراسمالي " ، حيث يؤكد كينز (Keynes1936) بنظريته الى ان العائد الريعي المتحقق للمستثمر بدون عمل من خلال ملكيته لراس المال ، ولو بحثنا اكثر لتطرقنا الى تعريف ميشال كاليكي المهتم بالقوى الطبقية في الاقتصادات الرأسمالية الحديثة المتمثل بالعائد الذي يتلقاه مالكو الشركات المالية بالإضافة إلى الاصول المالية العائدة الى مالكي الشركة (Kalecki, 1990:٣٣٤) ، إما بشكل مباشر أو غير مباشر فيعتبر العائد هو الناتج من خلال امتلاك الأرباح المتراكمة لشركات القطاع المالي ، هنا لابد ان نميز العائد الريعي المتحقق من الدخل المكتسب من العمل والدخل الريعي من امتلاك شركات غير مالية كالوحدات المقيمة المالية غير الحكومية " الاقتصاد الخاص " خلاصة هذا

المفهوم من حيث المبدأ ، يجب أن يشمل العائد الريعي المكاسب الرأسمالية على الأصول المالية المتحققة من قبل جميع الوحدات المؤسسية المقيمة غير المالية وغير الحكومية (Epstein & Jayadev, 2005 : 50-51).

مما تعرض اليه الباحث اعلاه سنعرض اشكال العوائد الريعية وكما يلي :

أـــ العوائد الريعية الموقعية : انشأ ريع الموقع اساسا نتيجة مميزات جغرافية في موقع الأرض من حيث قربها أو بعدها عن المناطق ذات الزخم السكاني والتي تتسم بكونها تجارية، حيث ان ريع الموقع لا يتعلق فقط في موقع الأرض بل حتى في موقع النشاط الاقتصادي، ولذلك فإن مد أنابيب النفط بالنسبة للدول التي تتمتع بهذا النوع من الريع قد يكون أحد أهم مصادر الدخل وهذا ما هو واضح لبعض البلدان العربية مثل سوريا ومصر كما ينبع هذا النوع من الريع بشكل خاص من خلال اختلاف تكاليف النقل الناجمة عن اختلاف المسافة ما بين موقع النشاط و اسواقه لذلك فإن المنتجين الذين يكونون قريبين من السوق يحصلون على ريع اكبر من مثيلهم الذين يبتعدون عنه الا ان التطور التكنولوجي الذي عاشه الاقتصاد العالمي قد ساهم في تقليل هذه التكاليف الأمر الذي ادى إلى التأثير الكبير على حجم الإيرادات المتأتية من هذا الريع **(Claire, 2006:20)**.

ب– الدخل الذي يحصل عليه يكون دخلاً احتكاريا يتناسب بشكل إيجابي مع درجة الاحتكار، فكلما ازدادت قوة الاحتكار ازداد ذلك الدخل، كما يرى المؤيدون لهذا الرأي أن الندرة النسبية هي السبب الأساسي في نشوء الريع وذلك لانه ليس بامكان أي فرد الحصول على ملكية الأرض . كما عرف الريع بانه جزاء الندرة والذي لا يمكن أن تستفيد منه كل عناصر الإنتاج إلا تلك التي تتمتع بانخفاض عرضها أو عدم القدرة على زيادة عرضها وبذلك فإن الريع يعد ظاهرة تعزى إلى انعدام مرونة عنصر الإنتاج بالنسبة لسعر **(عوض الله و ناهد ، ٢٠٠٧: ٤٩٨)**.

ت – الريع الطبيعي (الارضي ، النفطي) : يتمثل هذا النوع من الريع بذلك الناتج الذي يمكن الحصول عليه من المصادر الطبيعية المتوافرة في هذه الارض، اذ اطلق هذا النوع من الريع على ما تحصل عليه اسبانيا من ذهب في القرون الوسطى فضلا عن المعادن النفيسة الاخرى كالماس والفضة والفحم والذهب الاسود (النفط) والذي يعد من اشهر انواع الريع الطبيعي واكثرها انتشارا على مستوى العالم، اذ اطلق ادم سميث على هذا النوع من الريع بريع المصادر الطبيعية كونها من هبة الطبيعة وتتسم بالنضوب (فطيمة و حامد ، ٢٠١٥: ٥٨٨) .

ث – **ريع المضاربة :** يقصد بهذا النوع من الريع بالدخل الذي يمكن الحصول عليه من خلال المضاربات المالية والحقيقية ، ويعد السبب الرئيس لنشوء هذا النوع من الريع بالايدولوجية الخاصة بالمضاربة التي تهتم بتحقيق الأرباح وبشكل سريع، كما ساعدت المؤسسات المالية والنظام المالي في

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

تطوير وتساع هذا النوع من الريع، وذلك نتيجة ما تقدمة للمضاربين من سيولة مالية ومعلومات وبيانات يمكن لها ان تحدد توجهاتهم الاستثمارية لاغراض الاستثمار، لا سيما اذا ساعدت الحكومة في ذلك من خلال اصدار الاوراق المالية فانها تعد بذلك ملاذ آمن للمضاربة فيها (يوسف ٢٠١٤ : ٢٦).

ح – ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج

ويتمثل هذا النوع من الريع بتلك التحويلات الجارية الخاصة والتي قد تكون على شكل نقدي او مادي كالاصول المالية المحولة من قبل عاملين مقيمين في خارج الدولة الام لاقل من سنة، اذ تمثل تلك التحويلات دخلاً تم الحصول عليه من العمل لصالح مؤسسة او وحدة غير مقيمة، وبذلك فان البلد الام يحصل على الدخل من خلال تحويلات العاملين دون ان يبذل اي مجهود في ذلك (ابراهيم٢٠١٥ : ٥

ثانيا – العوائد الريعية المتحققة من الاقتصاد الريعي والدولة الريعية :

١– ماهية الاقتصاد الريعي : ان البوادر التاريخية حول ظهور الاقتصاد الريعي تعود الى القرن السادس عشر والذي شهد سيطرة اسبانيا على ثروات طائلة من المعادن النفيسة كمناجم الذهب والنحاس في أمريكا اللاتينية(الشمري ، ٢٠١٥: ١٢) ، يطلق مصطلح الاقتصاد الريعي عندما تكون الدولة معتمدة على بعض القطاعات الاقتصادية المدرة للريع بشكل كبير، بمعنى انها تعتمد في تيسير نشاطها الاقتصادي وتحقيق برامجها التنموية على الإيرادات المتأتية من احد انواع الريع المذكورة سابقا اي اعتماد دولة ما على مصدر واحد للايرادات العامة يكون ذلك المصدر طبيعياً ويكون مدخلا لانتاج العديد من الصناعات كما ان الاقتصادات التي تتسم بالريعية تكون عرضة للتقلبات والصدمات الدولية التي تحدث في اسواق العالمية مما يجعل منها اقتصادات هشة تتأثر بشكل كبير بتلك التقلبات نتيجة تبعيتها لتلك الاسواق **(ياسر، ٢٠١٣ : ٤).**

ومن خصائص الاقتصاد الريعي :

أ– الاعتماد على مورد واحد يعد الاعتماد على مصدر دخلي واحد من اهم السمات التي تتحدد فيما اذ كان الاقتصاد ريعياً ام لا هذا من جهة، ومن جهة اخرى فان ذلك الاعتماد لو كانت خارجياً فانه يساهم في تعميق مفهوم الاقتصاد الريعي **(كارل، ٢٠٠٨ : ١٠٢)** .

ب–عدم تنوع الهيكل الاقتصادي : يتم تحديد طبيعة طبيعة الهيكل الاقتصادي للبلد هل هو انتاجي أم استهلاكي وطبيعة التشابكات والترابطات بين القطاعات الاقتصادية ، فضلا عن بيان مدى ريعية الاقتصاد بالاعتماد على نسبة مساهمة تلك القطاعات في ذلك الناتج ومن هنا ينبغي على البلدان ان تعمل على تنويع هيكلها الاقتصادي وهذا بهدف تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على ايرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد ،اذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير

فرص عمل اكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل ، ونتيجة لذا يكون الاقتصاد معتمدا على عدة مصادر وليس واحد ، لكن عندما يتسم لهيكل الاقتصادي بعدم التنوع والاعتماد على مصادر ايرادية معينة فهذا يعمق من تبعية الاقتصاد لذلك المورد مما يؤدي الى ارساء ريعية الاقتصاد **(EU, 2006 :2)**.

ت-احادية جانب التصدير يسهم مؤشر التركز في الصادرات هو الاخر في بيان مدى ريعية الاقتصاد، اذ يشير ذلك المؤشر الى طبيعة ونوع و حجم الصادرات الكلية وهيكلها مما يبين انها تتسم بانها احادية ، فكلما كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة مما يدل على ضعف التنوع في حجم الصادرات واعتماد الاقتصاد على سلعة معينة في حجم صادراتها مما يعني ان الاقتصاد يتصف بالريعية **(Abdel, 2007 : 6)** .

ث-ارتفاع حجم الاستيرادات ان ارتفاع حجم الانفاق العام المتأتي من تزايد حجم الايرادات العامة بفعل التصدير للمورد الريعي يساهم في تزايد القوة الشرائية في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الريعي مما يؤدي الى ان تكون الاستيرادات في تزايد لتلبية الطلب الكلي **(الشيمي، ٢٠١٢: ١٠)**. .

ج- هيمنة القطاع العام تتبع هيمنه القطاع العام من الدور الذي منحته القوانين المحلية ونوع المورد الريعي الذي يعتمد عليه الاقتصاد، إذ ان الريع المتحقق من استخراج الموارد الطبيعية كالنفط مثلاً وبحكم القوانين التي تمنح الملكية العامة له ، فإن العائدات المتأتية من تصديره تذهب اليها وهي تقوم بعد ذلك ومن خلال الموازنة العامة في توزيعها على شكل نفقات استهلاكية واستثمارية **(كارل، ٢٠٠٨ : ١٠٥)**..

ح- ثنائية الاقتصادات الريعية بفعل الاعتماد على الريع المتأتي من استخراج الموارد الطبيعة في تمويل الموازنة العامة، وبذلك فان عملية الاستثمار برمتها تعتمد على ذلك القطاع الذي يتسم بكثافة رؤوس الاموال وذات الانفصال شبة الكامل عن بقية القطاعات الأخرى، ويتضح ذلك في البلدان النفطية **(البكري، ٢٠١٥: ٢٧)**.

٢- ماهية الدولة الريعية : ظهر مصطلح الدولة الريعية في بدايات السبعينيات من القرن الماضي لا سيما بعد ارتفاع اسعار النفط العالمية بعد حرب تشرين ١٩٧٣ وما رافقها من تطورات في الدول المنتجة للنفط، وقد رافق مفهوم الدولة الريعية مفهوم الدولة النفطية، إذ يعبر مصطلح دولة الريع النفطي، عن تلك الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات صادراتها من النفط لتغطية الجزء الأكبر من نفقاتها **(المنيف، ٢٠٠٩ : ٥٩)**.

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

٣- خصائص الدولة الريعية : تتميز الدولة الريعية بمجموعة من الخصائص المتعددة والتي يمكن بيانها كما ياتي **(النجار، ٢٠١٤ : ١٠)؛ (فخرو، ٢٠١٥: ٢):**

أ- تعد الدولة هي المصدر الرئيس للتشغيل والتأثير في معدلات البطالة ، مما يجعل البيروقراطية متضخمة وغير كفوءة في نشاطاتها ، مما يؤثر سلباً على امكانية ظهور مجتمع مدني نشيط ، ومن ثم يضعف الحافز نحو التطور والنمو .

ب- يكون مصدر الدخل الريعي متأتي من خارج البلاد ، مما يجعله مرتبطاً بالطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن الإنتاجية .

ت- عدم الاعتماد على الدخل المتأتي من القطاعات الانتاجية المحلية الاخرى .

ث- الدولة هي الوسيط الاول والاخير بين الاقتصاد الخارجي والمحلي والمتحكمة بالدخل الريعي.

ج- يتميز القطاع العام بضخامة العمالة، اذ يتسم الجهاز الإداري العام بالاتساع وكبر حجمه مما يجعله يستقطب عدد كبير من القوة العاملة ومن ثم ضخامة الايرادات التي تخصص له ، على الرغم من تأكيد الكثير من الدراسات على انه الأضعف من حيث الفعالية والإنتاجية.

ح- ضعف كبير في تفعيل الجباية الضريبية من جهة وعدم تنوع الهيكل الضريبي اذ تقتصر الضرائب على عدد معين والاكثر سهوله في التحصيل والمتمثلة في الضرائب المباشرة المفروضة على الدخول .

ثالثا – دور العوائد الريعية المتحققة من الاقتصاد والدولة الريعية بدعم القطاع الانتاجي :

قبل البدء بمعرفة ماهية القطاعات الانتاجية لابد من التطرق الى مفهوم الاقتصاد الانتاجي :

تسعى البلدان إلى تحقيق التوازن الاقتصادي بين مختلف القطاعات الاقتصادية المنتجة ، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من جهة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة من جهة اخرى، اذ ينعكس ذلك في تحقيق التطور والرفاهية على مستويها الاقتصادي والاجتماعي ، يهدف الاقتصاد الانتاجي الى تنويع مصادر الدخل القومي بشكل مستمر لما لذلك من مزايا تساهم في تعزيز قدراته الذاتية الحقيقية في الاقتصاد العالمي في ظل تزايد حدة المنافسة من حيث الجودة والسعر، فضلا عن التقليل من تبعيته للعالم الخارجي ، اي ان التنويع يساهم في رفع مستوى القدرات الانتاجية (مرزوق، ٢٠١٣: ٧) ، وبالتالي نلاحظ تواجد عوامل مهمة بتنمية الاقتصاد الانتاجي وهي حيث ركزت معظم الدول الناجحة في هذا المجال على تقديم حوافز وامتيازات لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات و دعم العمالة في اكتساب المهارات اللازمة للحصول على وظائف في هذه المجالات ، فضلا عن

التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ مواتي لممارسة الأعمال (رحيم ، ٢٠٢١ : ١٣٤ – ١٣٥) ، و قد كان على هذه الدول القيام بما يأتي :

أ- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الانتاجية عن طريق التركيز على تجمعات صناعية ، تمكنت هذه الدول من زيادة وتطوير حجم صادراتها (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤: ٢) .

ب-إنشاء روابط أفقية و رأسية تقوم على التجمعات الصناعية والاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية حيث دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط و زيت النخيل من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية (لموشى، ٢٠١٨: ١٣):.

ت-استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا ، حيث بدأت اندونيسيا بالثمانيات بجذب رأس المال الأجنبي بإنشاء مناطق حرة وتقديم الحوافز الضريبية وتخفيض القيود الجمركية والحواجز الجمركية (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٤: ٤).

ث-دعم الصادرات والامتيازات الضريبية حيث يقدم بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على الصناعات والاعمال ، بالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطر من خلال عمليات التمويل والدعم من بنوك التنمية وصناديق الاستثمار ، وهيئات تشجيع الصادرات (زيد واخرون ، ٢٠١١ : ٢٥) .

ج- الاستثمار في تكوين وتدريب العمالة الماهرة لإنشاء تجمعات صناعية وجود رأسمال كافي ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات كل قطاع حيث ركزت ماليزيا و المكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهاراتها وذلك برعاية جهات أجنبية متمكنة **(منظمة العمل الدولية ، ٢٠٢٠: ٢-٥)** .

هيكل القطاعات الانتاجية : يتكون هيكل القطاع الانتاجي من مجموعة من القطاعات التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ ركز الاقتصاديون على ثلاثة قطاعات رئيسية يمكن معها المساهمة في تنويع الانتاج ومصادر الدخل القومي، وهذه القطاعات هي (الزراعة والصناعة والخدمات) :

أ- **القطاع الزراعي** : تُعد الزراعة من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تستقطب العدد الكبير من قوة العمل في العديد من الدول، لأنَّ الزراعة أساساً تقوم على تنمية حقيقية ذات طابع اقتصادي (العبدلي ، ٢٠١٥ : ٢٤٩) ، لذا فإنَّ الإنتاج الزراعي هو الجانب الضروري لعملية التنمية ويساعد على تلبية المتطلبات اللازمة من الغذاء في المجتمع **(عزاوي ، ٢٠٠٦ : ١٠)** ، وبناءً على ذلك تظهر أهمية التنمية الزراعية في سد حاجة الطلب الاستهلاكي المحلي من المواد الغذائية الذي أحدثته التنمية الاقتصادية نتيجة زيادة معدلات نمو السكان وتغير النمط الاستهلاكي الغذائي المتوقع ، الامر الذي يحتم بضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية

للناتج الزراعي لسد فجوة الطلب المحلي كماً ونوعاً للحاجات الغذائية (**باكينهايمر ، ٢٠١٤ : ٢**) .

ب-**القطاع الصناعي :** تعد الصناعة احد القطاعات المهمة المساهمة في تنويع الانتاج ، والذي تتفاعل في إطاره عناصر الانتاج لتكيف الموارد الطبيعية في ضوء حاجات الإنسان إلى السلع والخدمات المختلفة سواء كانت إنتاجية أم استهلاكية. كما يمارس هذا القطاع دورا كبيرا في عملية التنويع لأن التصنيع يعتبر حجر الأساس للنمو والتنمية باعتباره أساس النهوض والتقدم ولذلك تجد جميع البلدان المتقدمة هي بلدان صناعية أما البلدان التي تكون فيها الصناعة ليست ذات دور مهم فإنها تندرج كبلدان متخلفة أو نامية **(الكناني ، ٢٠٠٨: ٦٣).**

ت-**قطاع الخدمات :** يحتل قطاع الخدمات مكانة مهمة في النشاط الإقتصادي لا سيما في الدول المتقدمة إذ تطورت أهميته تصاعديا منذ نهاية عقد الخمسينات من القرن المنصرم في الدول المتقدمة صناعيا ، الذي يهتم بانتاج الخدمات بدلا من إنتاج السلع الملموسة ، وان التركيز على الخدمات لم يحدث بين عشية وضحاها، فقد كانت الحرب العالمية الثانية هي العلامة الفارقة في تطور القطاعات الخدمية بالكثير من الأنشطة الإقتصادية الخدمية لرفع معدلات النمو الإقتصادي (Brax, 2013: 31).

رابعا– دور القطاعات الانتاجية بتحقيق تنمية مستدامة للاقتصاد :

يعد الاقتصاد الانتاجي السبيل الوحيد نحو النمو والتطور الاقتصادي ومواجهة الأزمات والصدمات التي تصيب الاقتصاد العالمي، اذ يشكل الاساس في تنويع الهيكل الاقتصادي وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات التي تعالج أهم الاختلالات الهيكلة في الاقتصاد والمتمثلة باختلال هياكل الناتج المحلي والصادرات السلعية، وتوزيع القوى العاملة، والعمل على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في ادارة الأنشطة الاقتصادية، وعدم الاعتماد على مصدر وحيد في تمويل الموازنات العامة لا سيما الجانب الاستثماري (رحيم ، ٢٠٢١ ، ١٣٥ –١٣٦) . لذا فان هذا النوع من الاقتصادات يترك تأثيرات متعددة على الاقتصاد يمكن اجمالها في الاتي :

١- تقليل الاعتماد على مصدر واحد في تمويل البرامج التنموية والموازنات العامة، اذ تتنوع مصادر الدخل القومي ما بين الايرادات السيادية وايرادات الدومين وايرادات القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية . مما يقلل ذلك من المخاطر الاقتصادية الناجمة عن الصدمات التي تحدث في الاقتصاد الدولي ، لذا فان تنوع مصادر الدخل يساهم في مكافحة ما يعرف لعنة الموارد والمرض الهولندي الذي اصيب به هولندا بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال في الاعوام ١٩٠٠–١٩٥٠ وتراجع مساهمة القطاعات الانتاجية (الدليمي، ٢٠١٠: ٢٠١) .

٢- تعزيز مفهوم التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الارتباطات الامامية والخلفية بينها اي اعتماد بعض القطاعات (الصناعية مثلا) على القطاعات الاخر (الزراعية مثلا) في نموه وتطوره ، اذ ان كثير من البلدان تملك موارد وفي الوقت نفسه تتمتع باقتصاد قوي ذو انتاجية عالية ناتج عن تشعب التشابك بين القطاعات الإنتاجية ويلاحظ هذا في البلدان المتقدمة صناعياً .

٣- يساهم الاقتصاد الإنتاجي في توفير الأمن الغذائي، والذي يحتاجه أي بلد بصورة دائمة، خاصة في حالات الحروب والحالات الطارئة التي يمكن ان تعرض البلاد الى توتر ومقاطعة وعقوبات اقتصادية (الشمري واخرون ، ٢٠١٨: ٧٦) .

٤- زيادة معدلات التبادل التجاري وهذا بفعل تنوع هيكل الصادرات الدولية للاقتصاد ، ومن ثم ارتفاع حجم العوائد من التصدير مع تحسن الميزان التجاري (الخطيب ، ٢٠١٤: ٨) .

٥- تمكين القطاع الخاص بأن يمارس دورا مهماً في العملية الانتاجية وتقليص دور القطاع العام وهذا ما تسعى له الكثير من بلدان العالم، لان ذلك يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية كما أن له القدرة على خلق قاعدة انتاجية عريضة تنعكس ايجاباً على تنويع مصادر الثروة الوطنية.

٦- تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الانتاجي إذ يساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق معدل عالي من النمو الاقتصادي والاجتماعي ورفع قدرة الاقتصاد الوطني التنافسية (فاتح واخرون ، ٢٠٠٧: ٢٣) .

المحور الثالث : تحليل ووصف العوائد الريعية المتحققة للاقتصاد الريعي بدعم القطاعات الانتاجية لدولة الامارات المتحدة العربية (تجربة دول مختارة) :

اولا – نظرة عامة على اقتصاد الامارات العربية المتحدة :

لم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة معروفة للمجتمع الاقتصادي العالمي منذ أقل من نصف قرن اعتمدت بشكل أساسي على تجارة اللؤلؤ والتجارة البحرية والأنشطة الزراعية والثروة الحيوانية والصناعة التقليدية للحفاظ على اقتصاد الكفاف، بدأ أول عقد حقيقي للتنمية فيها في أوائل سبعينيات القرن العشرين مع تشكيل الاتحاد وازدهار إنتاج النفط والتصدير اللاحق الذي تزامن مع فترة ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية، استغلت دولة الإمارات الفرصة لتحقيق تنمية اقتصادية ضخمة في غضون مدة قصيرة من الزمن والتي امتدت منذ العام(١٩٧٣ – ١٩٨٢) ، وبفضل عائدات النفط الكبيرة التي اكتسبتها بسرعة تمكنت من تجاوز عائق تراكم رأس المال الكافي لتحقيق التنمية

الاقتصادية مستدامة وبالاعتماد على قطاع النفط والغاز باعتباره ركيزة الاقتصاد ، استثمرت الدولة بشكل كبير في البنية التحتية المادية والاجتماعية **(صباح ، ٢٠١٧ ، ٣)** ، انتهجت دولة الأمارات نظام اقتصاد السوق وسياسة الحرية الاقتصادية واتسمت هذه السياسية بالمرونة العالية ، على الصعيد الداخلي المتمثلة في سياسات التجارة الداخلية والاستثمار وحرية حركة انسيابية رؤوس الأموال والأيدي العاملة والتمويل (العاني ، ٢٠٢٠: ٣٤٦) ، وعلى الصعيد الخارجي حرية التجارة الخارجية وضمان الاستثمارات الخارجية حيث جاءت مكفولة بموجب القوانين الاقتصادية ، منسجمة ومتسقه ومواكبة مع السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة **(عميرة، ٢٠٠٢: ٣-٥)** .

ثانيا : بحث وتحليل واقع الثروة النفطية في الامارات :

١- الاحتياطيات النفطية المؤكدة :

مر الطلب العالمي على النفط بثلاث مراحل الاولى بالسبعينيات حيث اتسمت هذه المرحلة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي على النفط الخام والمرحلة الثانية كانت بالثمانيات انخفاض معدلات استهلاك النفط ومرحلة ما بعد الثمانيات ولحد الان التقلب المستمر في أسعار النفط فأصبح التذبذب للأسعار صفة متأصلة في السوق النفطية العالمية (علي ، ٢٠١٩ : ٨) ، يعرف الاحتياطي النفطي المؤكد بأنه كميات النفط المقدرة والمخزونة في باطن الأرض في وقت معين ، والتي تم اكتشافها ولم يتم استخراجها مع أمكانية الاستخراج بالوسائل التقنية المتاحة، **اذ تم** اكتشاف النفط في الامارات لاول مرة عام ١٩٥٨ في بئر باب ٢ براً في امارة ابو ظبي، قبل ان تبدأ في تصدير النفط لاول مرة عام ١٩٦٢ ، ولقد سعت دولة الامارات الى تطوير امكانياتها التقنية الامر الذي اسهم في اكتشاف النفط في امارة دبي في المنطقة البحرية عام ١٩٦٦ في حقل الفاتح، لتكون احد اعضاء منظمة اوبك في عام ١٩٦٧. مع تأسيس دول الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ بعد اتفاق الامارات السبعة، بدأت عمليات الاستكشاف النفطي بالتوسع حتى تم اكتشاف حقل الفلاح ومن ثم حقل راشد البحري و مرغم البري عام ١٩٧٢ **(العكيلي ، ٢٠١٨ : ٣٨)**.

يتضح من الجدول (١) ان حجم الاحتياطيات النفطية في الامارات كان ثابت طيلة مدة البحث عند مستوى (٩٧.٨) مليار برميل ، وهذا المستوى لم يتغير منذ عام ١٩٩٦ ، اذ ان اغلب هذه الاحتياطيات تتركز في ابو ظبي و بما يعادل (٩٦%) من تلك الاحتياطيات وهذا وفقا لما بينته مجلة النفط والغاز الامريكية ، لقد شكلت الاحتياطيات النفطية المؤكدة نسبة حوالي (١٠.٧%) من اجمالي احتياطيات اوبك و (٨.٣%) من اجمالي احتياطيات العالم عام ٢٠٠٤ ، وبفعل ثبات حجم الاحتياطيات في الامارات وتزايدها في بلدان العالم الاخرى الامر الذي ادى الى انخفاض نسبة مساهمتها في

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

اجمالي احتياطيات اوبك والعالم الى حوالي (٨%) و (٦.٢) عام ٢٠٢٠ على التوالي على الرغم من ذلك احتلت الامارات المركز السادس في منظمة اوبك والمركز السابع عالميا.

الجدول (١)تطور حجم الاحتياطيات النفطية للعالم ودول أوبك والامارات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليار برميل

السنة	الاحتياطيات الاماراتية ١	احتياطيات اوبك ٢	احتياطيات العالم ٣	½	1/3
2004	97.8	910.8	1177.5	10.7	8.3
2005	97.8	918.3	1189.2	10.6	8.2
2006	97.8	927.4	1195.1	10.5	8.1
2007	97.8	939	1204.2	10.4	8.1
2008	97.8	1023.4	1292.3	9.5	7.6
2009	97.8	1064.3	1332.8	9.2	7.3
2010	97.8	1196.7	1467.4	8.2	6.7
2011	97.8	1199.7	1481.5	8.2	6.6
2012	97.8	1204.1	1478.8	8.1	6.6
2013	97.8	1209.5	1489.4	8.0	6.5
2014	97.8	1209.7	1490.5	8.1	6.6
2015	97.8	1211.4	1492.7	8.1	6.5
2016	97.8	956.4	1242.6	10.2	7.9
2017	97.8	952.1	1247.9	10.3	7.8
2018	97.8	953.9	1248.1	10.2	7.8
2019	97.8	932	1252	10.4	7.8
2020	97.8	1222.5	١٥٧٤.٥	8	٦.٢

١ – Opec , Annual Statistical Bulletin , (2007 and 2012).

2 – BP, Statistical Review of World Energy ,June (2012 , 2015 and 2021) .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

يتضح من الشكل (٢) مسار تطور نسبة الاحتياطيات النفطية الاماراتية الى اجمالي الاحتياطيات العالمية ودول اوبك ، اذ شهدت تلك النسبة تقارباً كبيراً خلال مدة البحث عند (٩٧.٨) مليار برميل، وهذا يعود الى التطورات التي حدثت في الاحتياطيات العالمية ودول اوبك من زيادة نتيجة عمليات التنقيب المستمرة لا سيما في بلدان دول اوبك من جهة والانخفاضات الناجمة عن بدأ عمليات الانتاج في تلك الحقول المكتشفة من جهة اخرى ، تمتلك الامارات مكانة متميزة من الاحتياطيات النفطية والتي تراوحت نسبة مساهمتها كمتوسط نحو (٧.٣) و (٩.٤) من اجمالي الاحتياطيات العالمية ودول اوبك على التوالي طيلة مدة الدراسة.

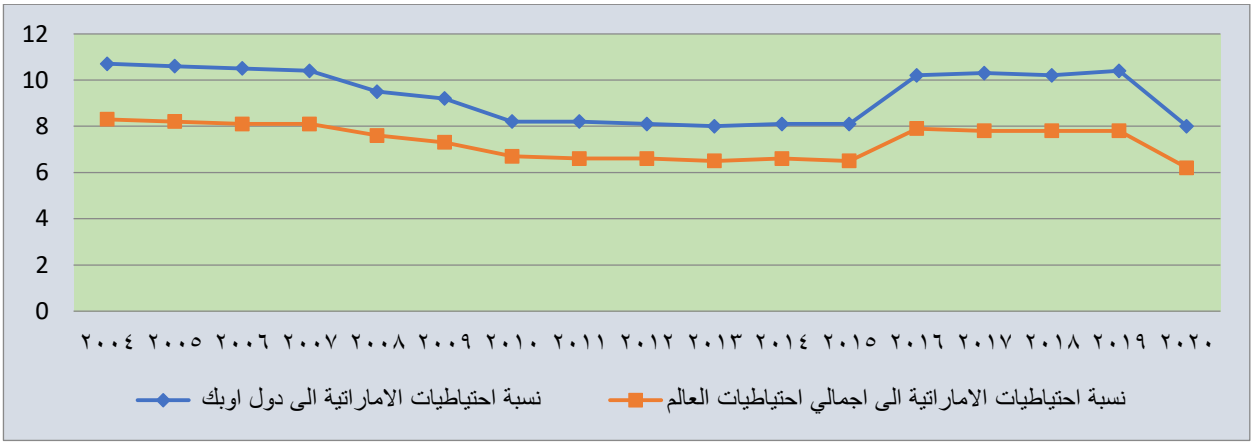

الشكل (٢) تطور نسب مساهمة الاحتياطيات النفطية المؤكدة الاماراتية في اجمالي الاحتياطيات العالمية واحتياطيات دول اوبك للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

٢- **القدرات الانتاجية** : تعد الامارات من البلدان ذات الانتاج النفطي الكبير الذي يؤثر في السوق النفطية العالمية من حيث الكميات المنتجة للتصدير ومستويات الاسعار العالمية نتيجة حجم انتاجها النفطي ،يتضح من الجدول (٢) والشكل (٣) القدرات الانتاجية النفطية لدولة الامارات التي اتسمت بالانخفاض بداية مدة البحث وحتى الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ حيث بلغ الانتاج النفطي فيها (٢٧٥٠) الف برميل يوميا بعدما كان (٣٩٨٣) الف برميل يوميا عام ٢٠٠٥ وبمعدل انخفاض بلغ (-٨.٨%) للمدة ذاتها، الامر الذي انعكس سلباً على نسبة مساهمته في انتاج دول اوبك والعالم على حد سواء، اذ انخفضت تلك النسبة من (١٢.٣%) و (٥.٦%) على التوالي عام ٢٠٠٥ الى (٩.٤%) و (٣.٩%) على التوالي عام ٢٠٠٩. ولكن سرعان ما بدأ الانتاج النفطي بالارتفاع التدريجي من (٢٨٤٩) الف برميل يوميا عام ٢٠١٠ الى (٣٦٨٥) الف برميل يوميا عام ٢٠١٤ وبمعدل زيادة بلغ (٦.٦%) للمدة ذاتها، لترتفع على اثر ذلك نسبة مساهمة الانتاج النفطي في اجمالي انتاج دول اوبك والانتاج العالمي ومن (٩.٧%) و(٤.١%) على التوالي عام ٢٠١٠ الى (١١.٧%) و (٥%) على التوالي عام ٢٠١٤ ، ان انخفاض اسعار النفط العالمية نتيجة تباطؤ النمو العالمي والطلب العالمي على

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

النفط في الاعوام التي تلت ٢٠١٤، انعكس سلباً على انتاج النفط الاماراتي، اذ شهد تقلباً واضحاً مرة باتجاه الارتفاع واخرى باتجاه الانخفاض، ولكن بشكل عام انخفض الانتاج النفطي حتى بلغ (٢٧٧٩) الف برميل يومياً عام ٢٠٢٠ بعدما كان (٣٦٨٥) الف برميل يومياً عام ٢٠١٤ وبمعدل انخفاض بلغ (-٤.٦%) للمدة ذاتها ، لتشكل ما نسبته (١٢.٢%) و (٣.٢%) على التوالي من اجمالي انتاج دول اوبك والانتاج العالمي.

الجدول (٢)تطور حجم الانتاج النفطي للعالم ودول أوبك والامارات للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)الف برميل

السنة	الانتاج الاماراتية ١	انتاج اوبك ٢	انتاج العالم ٣	1/2	1/3
2004	2847	31076.8	70511.7	9.2	4.0
2005	3983	32305.7	71640.5	12.3	5.6
2006	3149	32448.6	71715.5	9.7	4.4
2007	3053	32007.1	71482.3	9.5	4.2
2008	3088	32075.4	71773.6	9.6	4.3
2009	2750	28927.1	68984.7	9.5	3.9
2010	2849	29249.4	69840.3	9.7	4.1
2011	3320	30121.6	70436.7	11.0	4.7
2012	3403	33188.1	72642.5	10.3	4.6
2013	3640	32330.9	72794.9	11.3	5.0
2014	3685	31380.2	73330.7	11.7	5.0
2015	2988.9	32315.2	75079.8	9.2	3.9
2016	3088.2	32655.9	79955.8	9.4	3.8
2017	2967	32536.2	85540	9.1	3.5
2018	3007.2	32284	87250	9.3	3.4
2019	3058	29958	87058	10.2	3.5
2020	2779	22734	86472	12.2	3.2

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

المصدر : – Opec , Annual Statistical Bulletin , (2007 and ١2012).

2 – BP, Statistical Review of World Energy ,June (2012 , 2015 and 2021)

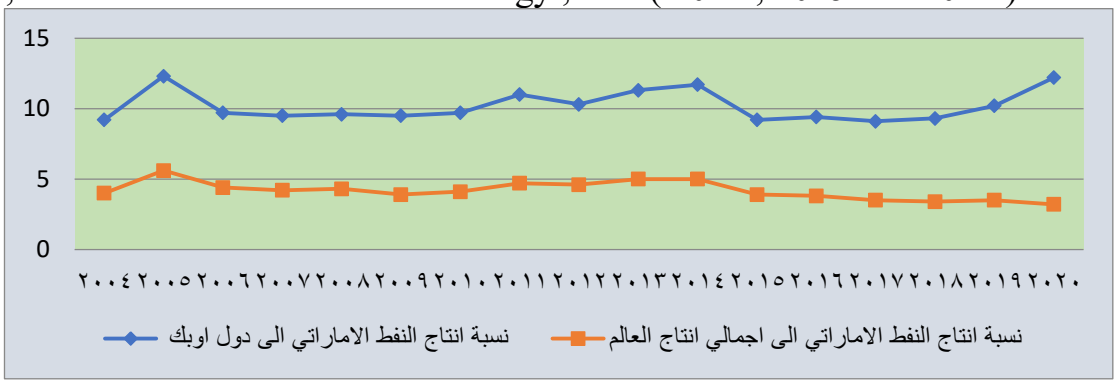

الشكل (٣) تطور نسب مساهمة الانتاج النفطي الاماراتية في اجمالي الانتاج العالمي وانتاج دول اوبك للمدة ٢٠٠٤–٢٠٢٠ ، المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

٣– القدرات التصديرية والايرادية :

ان تزايد القدرات الانتاجية للنفط الخام في الامارات كما اسلفنا سابقا، مكنها من زيادة حجم صادراتها النفطية، اذ شهدت تزايداً تدريجياً و مستمراً من حوالي (١٤٦٦.٢) الف برميل يومياً عام ٢٠٠٤ الى (١٩٥٧.٥) الف برميل يومياً عام ٢٠٠٨، الامر الذي اسهم في تزايد الايرادات النفطية من (٧٣) مليار درهم عام ٢٠٠٤ الى (٢٦٩) مليار درهم عام ٢٠٠٨ وبمعدل زيادة بلغ (٣٨.٦%) للمدة ذاتها، وهذا جاء نتيجة تزايد الصادرات من جهة وتزايد اسعار النفط من جهة اخرى ، اذ ارتفعت اسعار نفط دبي من (٢٢.٨) دولار / برميل عام ٢٠٠٤ الى (٤٦.٨) دولار / برميل عام ٢٠٠٨، وهذا ما يشير اليه الجدول (٣) ، كما يتضح من الجدول (٣) وعلى الرغم من تعرض الاقتصاد العالمي للازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط العالمية ، الا ان اسعار نفط دبي بقيت محافظة على ارتفاعها حتى صدمة الاسعار عام ٢٠١٣ اذ بلغت (١٠٥.٥) دولار / برميل رافق ذلك ارتفاع في حجم الصادرات النفطية وبلوغها (٢٥٧٩) الف برميل يومياً عام ٢٠١٣ الامر الذي انعكس ايجاباً على ارتفاع حجم الايرادات النفطي وبلوغها (٢٩٢.٩) مليار درهم عام ٢٠١٣ ، بعد ان شهد الاقتصاد العالمي تباطؤ في معدلات نموه مع انخفاض حجم الطلب العالمي على النفط فضلا عن ما ادت اليه جائحة كورونا ايضا من تأثيرات سلبية كل ذلك ادى الى انخفاض اسعار النفط وبلوغها (٤٢.٤) دولار / برميل عام ٢٠٢٠ بعدما كانت (١٠٥.٥) دولار / برميل عام ٢٠١٣ ، رافق ذلك انخفاض طفيف في حجم الصادرات النفطية والتي بلغت (٢٥٤٧.١) الف برميل يومياً عام ٢٠٢٠ بعدما كانت (٢٥٧٩) الف برميل يومياً عام ٢٠١٣ ، وبمعدل انخفاض بلغ (-٠.٢%) للمدة ذاتها، الامر الذي انعكس سلباً على حجم الايرادات النفطية، اذ انخفضت من (٢٩٢.٩) مليار درهم

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

عام ٢٠١٣ الى (١١٤.٦) مليار درهم عام ٢٠٢٠ ، يتضح من الجدول ارتفاعها بمقدار مليون برمياً يومياً عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠٠٤ وهذا مستوى يدل على دور العوائد المتأتية من تلك الصادرات والتي يمكن استخدامها في تمويل البرامج التنموية التي تنعكس ايجاباً على الاقتصاد الاماراتي وتنوع مصادر دخله القومي.

الجدول (٣)

تطور مسار الصادرات النفطية وعوائدها واسعارها في الامارات للمدة ٢٠٠٤–٢٠٢٠

السنة	اسعار النفط دبي دولار /ب)	الصادرات النفطية (الف/ب/ي)	الايرادات النفطية (مليار درهم)
2004	22.8	1466.2	73.0
2005	23.6	1795.8	111.2
2006	26.8	1854.3	164.4
2007	33.5	2088.6	175.8
2008	46.8	1957.5	269.0
2009	61.5	1732.7	122.2
2010	77.8	2102.7	169.6
2011	105.9	2457	262.0
2012	109.1	2533	278.9
2013	105.5	2579	292.9
2014	97	2557	253.2
2015	51.2	2501.5	137.6
2016	41	2407.8	86.6
2017	53	2379	139.4
2018	70.2	2296.5	87
2019	63.7	2414.2	93.7
2020	42.4	2547.1	114.6

المصدر : ١– Opec , Annual Statistical Bulletin , (2007 and 2012).

2 – BP, Statistical Review of World Energy ,June (2012 , 2015 and 2021)

ثالثا – مساهمة القطاع الانتاجي في الناتج المحلي الاجمالي في الامارات :

لا تزال الإمارات تعتمد في جزئيا على الدخل النفطي إلا أنها تتمتع بأكبر اقتصاد متنوع في منطقة مجلس التعاون الخليجي ، ويستأثر القطاع غير النفطي حاليا بحوالي ٧٠ % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويتوقع أن يرتفع الرقم إلى ٨٥ % بحلول عام ٢٠٢٥، على الرغم من أنها تلتزم جميعها باستراتيجية التنمية الشاملة لرؤية الإمارات ٢٠٢٥ ، وبينما تحتفظ أبوظبي بمعظم احتياطيات البلاد من النفط والغاز وتدير معظم المدخرات الوطنية، فإن إمارة دبي هي المركز التجاري في الدولة ، حيث تجتذب دبي استثمارات أجنبية ضخمة في الوقت الذي تستعد فيه لاستضافة معرض إكسبو ٢٠٢٠ **(وزارة الاقتصاد الاماراتية، ٢٠١٨ :٣٧)** لقد شهد الاقتصاد الكلي لدولة الامارات استقراراً وتطوراً كبيرا ، اذ يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم إقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد أدركت هذه الدول ، أن الاعتماد على هذا القطاع ، يمثل خطورة كبيرة على الإقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط ، مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار. لقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة خلال الفترة الماضية في تنويع مصادر دخلها وفي مقدمتها قطاع السياحة والتجارة الخارجية والخدمات المالية والاتصالات بالإضافة الى القطاع العقاري اذ نمت هذه القطاعات نمواً كبيراً مما انعكس بصورة ايجابية على النمو العام للناتج المحلي الاجمالي بشقيه النفطي وغير النفطي ، ومن ثم تقليل الإعتماد على النفط بصورة كبيرة، ويتضح ذلك من خلال تتبع مساهمات القطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي **(مصرف الامارات المركزي، ٢٠١٩: ٢٣)** ، سياستها تنتهج حرية التجارة الدولية بالنسبة للسلع والخدمات وكذلك عوامل الانتاج (العمل وراس المال) وعمليات الخصخصة التي تحفز القطاع الخاص التي معها يمكن تنويع مصادر الدخل يمتاز بتنوع الهيكل الاقتصادي واعتماد التكنولوجيا في القطاعات الاقتصادية النفطية وغير النفطية ، وبالتالي يعد التصنيع يمثل حجر الاساس في تحقيق التنمية ومن اهم الخيارات الاستراتيجية التي تعتمدها البلدان في تنويع دخلها الوطني، فضلا عن انه له القدرة والامكانية على استقطاب التكنولوجيا الحديثة ومن ثم رفع مستوى الانتاجية و زيادة الدخول وارتفاع مستويات المعيشة وتزايد معدلات التشغيل وانخفاض البطالة ومن ثم زيادة معدلات النمو **(حسين ، ٢٠١٧ : ٣٤٧)** .

مجلة دجلة • المجلد ٦ ،العدد ١ (٢٠٢٣)، ص: ٥٣٣ ـ ٥٦١
ISSN: 2222-6583

الجدول (٤)

تطور الناتج المحلي الاجمالي مع النفط وبدونه في الامارات للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ مليارردرهم

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	النفط	الزراعة	الصناعة	المصارف	الخدمات	التجارة	اخرى
2004	542.9	157.4	14.1	84.3	41.8	45.4	70.5	129.2
2005	835.8	309.8	14.5	100.2	70.2	64.0	106.9	169.9
2006	918	344.7	12.3	120.6	66.1	41.5	149.6	182.9
2007	947.2	320.3	10.7	120.6	67.5	42.7	172.3	212.7
2008	977.4	312.8	7.9	102.3	56.5	34.2	145.6	317.9
2009	930.5	284.9	15.7	150.7	53.8	75.09	100.4	249.7
2010	942.4	287.6	8.1	85.1	21.3	48.6	142.7	348.7
2011	982.7	315.4	٧.٢	79.5	17.8	45.5	128.2	388.9
2012	1025.6	335.4	7.1	90.9	1.9	51.4	129.1	409.4
2013	1083.8	345.7	٧.٢	93.4	21.7	55.9	131.7	428.02
2014	1141.7	351.8	9.4	117.7	114.9	59.1	188.7	299.8
2015	1184.6	369.3	9.9	119.2	116.4	61.4	183.2	324.9
2016	1391.1	432.5	10.4	117.8	117.8	67.5	205.2	439.5
2017	1417.9	420.1	10.9	123.3	123.3	71.3	206.02	462.6
2018	1442.5	432.2	11.1	126.2	132.8	87.9	218.6	433.6
2019	1532.4	422.9	11.64	131.8	141.1	103.5	237.4	484.06
2020	1318.3	394.2	9.72	121.6	129.3	135.2	225.3	302.9

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على : - وزارة الاقتصاد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، قطاع شؤون السياسات الإقتصادية، ادارة التخطيط ودعم القرار ، ٢٠١٢ .

- وزارة الاقتصاد ، دولة الامارات العربية المتحدة ، التقرير الإحصائي السنوي للسنوات (٢٠١١-٢٠١٩).

يتضح من الجدول (٤) بان حجم الناتج المحلي الاجمالي في الامارات اخذ بالتزايد بشكل تدريجي منذ بداية المدة (٢٠٠٤) حتى الازمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ اذا ارتفع من (٥٤٢.٩) مليار درهم عام ٢٠٠٤ الى (٩٧٧.٤) مليار درهم عام ٢٠٠٨ ويعود هذا التزايد الى التحسن الذي شهدته القطاعات الاقتصادية لا سيما قطاع النفط الذي ارتفع من (١٥٧.٤) مليار درهم عام ٢٠٠٤ الى (٣١٢.٨) مليار درهم عام ٢٠٠٨ كذلك ارتفاع ناتج القطاع التجارة العامة من (٧٠.٥) مليار درهم عام ٢٠٠٤ الى (١٤٥.٦) مليار درهم عام ٢٠٠٨ فضلا عن ارتفاع ناتج القطاع الصناعي (٨٤.٣)مليار درهم عام ٢٠٠٤ الى (١٢٠.٣) مليار درهم عام ٢٠٠٨ ولكن بفعل الازمة انفة الذكر انخفض الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (٩٣٠.٥) مليار درهم عام ٢٠٠٩ متأثرا بانخفاض اسعار النفط والناتج غير النفطي في القطاعات النفطية والتجارية ليبلغا (٢٨٤.٩) و(١٠٠.٤) مليار درهم على التوالي عام ٢٠٠٩ وبمعدل، وبعد التعافي التدريجي من تلك الازمة اخذ الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع تدريجياً حتى عام ٢٠١٩ ليبلغ (١٥٣٢.٤) مليار درهم وصاحب هذا الارتفاع تزايد مستمر في الناتج النفطي ليبلغ (٤٢٢.٩) مليار درهم في ٢٠١٩. لينخفض كل من الناتج المحلي الاجمالي والناتج النفطي بعد ذلك نتيجة تداعيات جائحة كورونا ليبلغ (١٣١٨.٣) و (٣٩٤.٢) مليار درهم على التوالي عام ٢٠٢٠ ، يلاحظ ارتفاع حجم الناتج في الصناعي من (٨٤.٣) مليار درهم عام ٢٠٠٤ الى (١٢١.٦) مليار درهم عام ٢٠٢٠ وكذلك ارتفاع ناتج قطاع الخدمات من (٤٥.٤) مليار درهم عام ٢٠٠٤ الى (١٣٥.٢) مليار درهم عام ٢٠٢٠ وكذلك ارتفاع ناتج القطاع التجارة والمصرفي من (٧٠.٥) و (٤١.٨) مليار درهم على التوالي عام ٢٠٠٤ الى (٢٢٥.٣) و (١٢٩.٣) مليار درهم على التوالي عام ٢٠٢٠ ، وعليه يتضح لنا بان الاقتصاد الاماراتي قد شهد تطورات عديدة فيما يخص تنوع الهيكل الاقتصادي فيها، وارتفعت نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية فيه شيئا فشيء حتى شكلت ما نسبته ٦٨.٤% مجتمعة فيما كانت نسبة القطاع النفطي حوالي ٣١.٦% خلال مدة البحث .

المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات :

اولا – **الاستنتاجات** : توصل البحث إلى نتائج وضعت استنتاجات في ضوئها وكما يأتي :

١– ان العوائد الريعية المتحققة من الثروة النفطية تصب بتنمية واستثمار مشاريع القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والمصرفي والسياحي بما يخدم زيادة بالناتج المحلي الاجمالي ورفع معدلات النمو الاقتصادية الكلية لاقتصاد الدول بشكل عام والا

٢– تطور نسبة الاحتياطيات النفطية الاماراتية الى اجمالي الاحتياطيات العالمية ودول اوبك العالمي طيلة فترة البحث مع ثبات حجم الاحتياطيات النفطية لها عند ٩٧.٨ مليار برميل ،

هذا يدل على تزايد حجم الاحتياطيات النفطية لدول اوبك مع ثباتها عند دولة الامارت لانها تركز على زيادة عوائدها الريعية من موارد متنوعة للقطاعات الانتاجية بمرور الزمن وانخفاض عوائدها النفطية .

٣- لوحظ ان دولة الامارات المتحدة تمتلك قدرة انتاجية نفطية عالية بالاعتماد على نسبة مساهمتها من الانتاج النفطي في اجمالي انتاج دول اوبك والانتاج العالمي سواء من حيث التصدير او اسعار النفط والتي اتسمت من بداية فترة البحث بالتزايد وبعدها بالانخفاض وصولا الى (٣٩٨٣ –٢٧٥٠) برميل نفط للفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩ كان نتيجة تذبذب اسعار النفط العالمي وتباطؤ النمو العالمي والطلب العالمي على النفط ، تلت بعد الازمة العالمية نوع من الانتعاش بالإنتاج النفطي الاماراتي واخذ بالتزايد من (٢٨٤٩ – ٣٦٨٥) برميل نفط عام ٢٠١٠– ٢٠١٤ على التوالي ، ولكن ايضا سرعان ما بدأ بالانخفاض (2988.9–2779) برميل نفط للفترة من ٢٠١٥– ٢٠٢٠ على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط العالمي هذا وان دل فانه يدل على سرعة استجابة السوق النفطي الاماراتي لمؤشرات الانتاجي العالمي ودول اوبك بالزيادة والانخفاض وفقا لاسعار النفط العالمي ومتبعة بذلك سياسة التأقلم الاقليمي والعالمي تبعا لما يتفق مع استراتيجية الانتاج النفطي للإمارات والتنوع بالإنتاج القطاعي غير النفطي ممولة ذلك ميزانياتها السنوية لتغذية نفقاتها ومشاريعها واستثماراتها الحالية والمستقبلية

٤- تؤمن دولة الامارات المتحدة باستراتيجية التنمية المستدامة للمجتمع والمتحققة من عوائد غير نفطية للقطاعات الانتاجية الثلاث الرئيسية (الخدمي ، الزراعي ، الصناعي) والتي منها اصبحت دولة ريعية من اقتصاد ريعي .

٥- زيادة الصادرات النفطية الاماراتية طول فترة البحث من (١٤٦٦.2 – ٢٥٤٧.١) برميل نفط للفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ على التوالي وبالتالي زيادة ايرادتها النفطية من (٧٣ – ١١٤.٦) مليار درهم للفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ ، ساهمت بشكل كبير بتغذية برامج القطاع الانتاجي طيلة فترة البحث محققة بذلم عوائد ريعية متنوعة من موارد غير نفطية (انتاجية) .

٦- اتباع دولة الامارات ستراتيجية الاحلال التصنيع محل الواردات لسد حلجة السوق حيث يلاحظ بان اقتصادها يتمتع بوفرة عاملين مهمين هما راس المال والطاقة واللذان يعدان من اهم المرتكزات التي يمكن معها السير نحو تحقيق التنمية الصناعية .

٧- تحقيق دولة الامارات تنمية مستدامة وتقنيات خضراء والحد من التلوث ورفع مستوى الانتاجية مع حلول الثورة التكنولوجية والتحول الرقمي بعالم الرقمنة ضمن الانفجار الكبير

٨- قطعت الامارات شوطا مهما في التخلص من ريعية الاقتصاد للقطاع النفطي وذلك من خلال اتباع العديد من الاجراءات التي مكنتها من تطوير الاقتصاد الانتاجي ومن ثم تنويع الهيكل الاقتصادي متمثلة بالانفتاح الكبير التجاري وتحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية فضلا عن تخفيض معدلات الضريبة وذلك بهدف تشجيع الاستثمار بنوعية الاجنبي والمحلي وكذلك سعت الحكومة الى استقطاب الايدي العاملة الماهرة لاسيما مع اقامة المدن الصناعية وتوفير البنية التحتية والتشريعية الملائمة للعمل والاستثمار .

ثانيا – التوصيات : توصل البحث إلى نتائج وضع الباحث في ضوئها توصيات وكما يلي :

١- تعد الباحثة توصية واحدة لدولة الامارات المتحدة التي تمكنت من تحقيق تنمية مستدامة على مستوى جميع القطاعات بان تحافظ على ما حققته من نجاح بامتلاك هيكل اقتصادي متنوع وتحول من اقتصاد ريعي (نفطي) الى دولة ريعية متحققة عوائد ريعية من موارد متنوعة للقطاعات الانتاجية (الزراعي والصناعي والنفطي والتجاري واخرى) .

٢- ان تحذوا الدول النفطية ذات الاقتصاد الريعي والعراق على وجه الخصوص نهج الهيكل الاقتصادي المتنوع المستدام لدولة الامارات المتحدة وان تكون اول برنامج ينفذ هو القضاء على الفساد المالي والاداري اضافة ومن ثم انتهاج المشروعات الاستثمارية الاجنبي والمحلي واشراف رقابي من الدولة والنزاهة بتنفيذ تلك المشروعات وفق عقود استثمارية متفق عليها مع تنشيط الصناعة الداخلية وتمويل المشروعات الداخلية .

٣- بتحول الاقتصاد الريعي للبلدان النفطية احادية الريع كالعراق الى دولة ريعية ذات اقتصاد ودخل متنوع ، وان تكون عوائد تلك القطاعات بيد الدولة وتصب بالخزينة العامة وتوظف لصالح المشروعات الاستثمارية سواء الاجنبي او المحلي ، وسحب يد ثقة كل القطاعات المتنفذة والمتحكمة بايرادات الدولة من ضرائب وايراد العتبات المقدسة وان توظف لصالح المجتمع العراقي الحالي والمستقبلي .

المصادر : اولا – الكتب :

١- أبو الحسن ، أحمد بن فارس ابو الحسين ، ٢٠٠٧ ، " معجم مقاييس اللغة " ، القاهرة ، دار الفكر

٢- ابراهيم، غسان ،٢٠١٥ ، " الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية " ، محاضرات منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

٣- امين، سميرة، قانون القيمة المعولمة ، ترجمة سعد الطويل ،دار العين للنشر ، الإسكندرية، ٢٠١٢

٤- مشورب ، ابراهيم ، ٢٠٠٢ ، " الاقتصاد السياسي مبادئ مدارس أنظمة " ، دار المنهل ، بيروت

٥- الشمري، عدنان داود ،٢٠١٨ ، " الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد " ، تجربة دولية عمان " ، دار الصفا للنشر والتوزيع .

٦- الكناني، كمعميرة كاظم بشير ، ٢٠٠٨ " الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية " ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن .

٧- الخطيب ، ممدوح عوض ، ٢٠١٤ " التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي" المؤتمر الأوّل لكليات ادارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٨- عميرة، محمد سعد ، ٢٠٠٢ ، " اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة : الانجازات المحققة والتطلعات المستقبلية " ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية .

٩- صالح ياسر، ٢٠١٣ ، " ورقة سياسات النظام الريعي وبناء الديمقراطي الثنائية المستحيلة حالة العراق " ، مؤسسة فريدريش ، مكتب الأردن والعراق ، بغداد ، تشرين الثاني ، ٢٠١٣ .

١٠ -عوض الله ، زينب حسين و ناهد ، سوزي عدلي ،٢٠٠٧ " مبادئ الاقتصاد السياسي " ، منشورات الحلبي الحقوقية ، سوريا .

ثانيا – المجلات والدوريات :

١١ إبراهيم ، بلقة و آمين، كسول ، ٢٠١٧ ، " صندوق التقاعد الحكومي النرويجي كنموذج لاستثمار العوائد النفطية وتجنب ظاهرة المرض الهولندي " ، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد ٢ .

١٢ الدليمي، محمد صالح جسام ، ٢٠١٠ "الاقتصادات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية (IBRD, Wto, IMF) " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٥، المجلد ٣ .

١٣ الشمري، مايح شبيب، ٢٠١٠ ، " تشخيص المرض الهولندي، ومقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الثالث، العدد .

١٤ صباح ، امجد ، ٢٠١٧ ، " استراتيجية التنويع الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة " ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، المجلد ١٢ ، العدد ٤٦ .

١٥ زيد، ثناء ، ٢٠١١ ، بحث تحليلية لتجربة مؤسسات دعم الصادرات التركية وامكانية الاستفادة منها في التجربة السورية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ١٣، العدد٤ .

١٦ قيصران، هناء، ٢٠١٧ ، "تأثير الاقتصاد الريعي علة التحول الديمقراطي، بحث حالة: دول الخليج، مجلد١، العدد٥ .

١٧ كارل ، تيري لين ، ٢٠٠٨ ، ترجمة : عبد الإله النعيمي ، مخاطر الدولة النفطية ، تأملات في مفارقة الوفرة، ط١، بيروت .

١٨ فطيمة لبعل و حامد نورالدين ،٢٠١٥ ، " استراتيجيات ادارة الريع النفطي للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية " ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد ٨ العدد١ .

١٩ لموشى، زهية ، ٢٠١٨ ، " الامتيازات الجبائية كمداخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر " ، المجلة العلمية لجامعة الجزائر المجلد ٦ العدد١١ .

٢٠ مرزوق، عاطف لافي ، ٢٠١٣ ، " التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل " ، مجلة الاقتصاد الخليجي ، جامعة الكوفة العدد ٢٤ .

٢١ المنيف ، ماجد عبد الله ،٢٠٠٩ " صناديق الثروة السياسية ودورها في إدارة الفوائض النفطية "، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٤٧ .

٢٢ حسين ، ابتسام علي ، ٢٠١٧ ، معوقات التنمية الزراعية المستدامة في العراق الحلول والمعالجات ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد ٢٣ ، العدد ٩٥ .

٢٣ العبدلي ، سعد ، ٢٠١٥ ، " تحليل العلاقة السببية بين الواردات الزراعية وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق " ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، المجلد ٢١ العدد ٨٥ .

٢٤ نذير ، اسراء محمد ، ٢٠٢٠ ، " التطورات العالمية وانعكاساتها على تنافسية الصناعة في العراق دولياً " ، بحث نظري ، جامعة بغداد / مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد ٢٦ ، العدد ١٢٤ ، بحث مستل .

٢٥ رحيم ، سلام مهدي ،٢٠٢١ ، " دور السياسات التجارية العراقية في تحفيز القطاعات الانتاجية على النمو للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٩) دراسة تحليلية على ضوء التجربة الماليزية ٢٠٢١ ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، بحث مستل .

ثالثا – الرسائل والاطاريح :

٢٦ البكري، أحمد عبد الرزاق عبد الرضا، ٢٠١٥ ، " الواقع الريعي وسياسات تنويع مصادر الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة .

٢٧ النجار، أحمد منير، ٢٠١٤ " الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع، التنمية المستدامة وسوق العمل ، الجمعية الاقتصادية العمانية ، مسقط. ٩، ١٠ مارس .

٢٨ عزاوي ، عمر، ٢٠٠٦ ، " استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية " ، وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦ .

٢٩ صافية، ملاح، ٢٠١٥ ، " الجزائر بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الانتاجي ، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر .

مصادر اخرى :

٣٠ باكينهايمر، ستيفان، ٢٠١٤ ، الزراعة : موجز نتائج القطاع، البنك الدولي ، متاح على الموقع الالكتروني : http://www.albankaldawli.org/ar/results/2013/04/15/

٣١ الشيمي، محمد نبيل، ٢٠١٢ ،" الاقتصاد الريعي المفهوم والإشكالية، الحوار المتمدن، العدد ٣٦٣٧ .

٣٢ صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٤ " هبوط اسعار النفط يبرز الحاجة الى تنويع اقتصاديات الخليج ، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي .

٣٣ فخرو، علي محمد ، ٢٠١٥ ، " الدولة الريعية والانتقال الى الديمقراطية، صحيفة الشروق، مصر .

٣٤ وزارة الاقتصاد الاماراتية ، ٢٠١٢تقرير التورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة .

٣٥ منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٠ ارشاد بشان برنامج الاستثمار كثيف العمل .

المصادر الاجنبية :

36 EU Perspectives on Economic Diversification for Sustainable Development ,Conference to Discuss The Economic Diversification and Sustainable Development In Developing Countries ,held In Boon for a period to 16 -17 May 2006

37 M. M. Abdel-Rahman ,Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia , Department of Economics ,King Saud University ,Riyadh ,2007 .

38 Marie-Claire AOUN , la rente pétrolière et le développement économiquedes payes exportateurs , thèse doctorat sciences économiques , 2006

39 Saara A. Brax, The Process Based Nature of Services, Doctoral Dissertations, Aalto University publication series, Finland , 2013

40 Epstein, Gerald and Arjun Jayadev. 2005. The Rise of Rentier Incomes in OECD Countries: Financialization, Central Bank Policy and Labor Solidarity, in Gerald Epstein, ed.,Financialization and the World Economy. Northampton, MA: Edward Elgar Press pp. 46-74.

41 Jayadev , Arjun &Epstein, Gerald , 2007 ," The Correlates of Rentier Returns in OECD Countries,Department of Economics and Political Economy Research Institute (PERI) University of Massachusetts, Boston* and Amherst**

42 Kalecki, Michal. 1990. Political Aspects of Full Employment. in J. Osiantynski, ed., Collected Works of Michal Kalecki. Vol. 1. Oxford: Oxford University Press.

43 http://www.pomeps.org.